الدور الإسرائيلي في النزاعات المائية بحوض النيل (النزاع الإثيوبي المصري أنموذجا)

أ.م. ليلى لعجال(*)
youcefazeroual@yahoo.fr

الملخص:

تتناول الورقة الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة حوض النيل، باعتبارها المصدر الرئيسي لتحقيق الأمن المائي لدول المصب ودول المنبع بشكل متوازي. بالمقابل، تنبع أهمية حوض النيل في كونه مصدرا من مصادر النزاع بين دول حوض النيل، لاسيما النزاع المائي المصري الإثيوبي، الذي عرف تدخل إسرائيل في تغذية درجة التوتر في العلاقات بين الدولتين إلى درجة تهديد كل منها للأخرى بالحرب.

مقدمة:

يعتبر الماء من أهم المصادر الحيوية بالنسبة لحياة الأفراد والكائنات الحية على حد سواء، فلا يمكن أن تستمر وتستقر حياة الشعوب والأمم دون هذا المورد، كذلك ينطبق الأمر على حوض النيل وأهميته لحياة ومستقبل مصر، فهو كما وصفه المؤرخ اليوناني المعروف هيرودوت بأن مصر هبة النيل، كما يعدّ أطول أنهار العالم على الإطلاق وأغزرها وأكثرها عطاءً وامتداداً؛ فهو نهر يجانب إحدى عشرة دولة إفريقيّة، يضم رافدين أساسين هما النّيل الأبيض والنيل الأزرق؛ حيث ينبع النّيل الأبيض من منطقة البحيرات كبرى، بينما ينبع الرّافد الأساسي والرّئيسي لنهر النّيل وهو النّيل الأزرق (بحيرة تانا) من أثيوبيا.

(*)أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة العربي التبسي–تبسة، الجزائر.

نظرا لأهميّة نهر النّيل من الناحية الحيوية، والقيمة الجيوبوليتكية له بالنسبة لدول النيل، فإنه أفرز عدة مشاكل بين دول حوض النّيل حول حصّة كلّ دولة في هذا النّهر، بحكم الحاجة المتزايدة لدول الحوض في تحقيق استراتيجياتها التنموية. وقد ساهم التّقسيم غير العادل لحصص كلّ دولةٍ في إبقاء الخلاف والنّزاع موجودًا يظهر بين الحين والآخر، لاسيما بتوقيع بعض الاتفاقيات الجديدة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ارتبطت مصالح دول النيل بالتدخل من طرف بعض الأطراف على غرار إسرائيل في إقامة بعض المشاريع المائية بشكل مباشر أو غير مباشر. حيث تجدّد الخلاف بين أحد أهمّ الدّول في هذا الحوض وهي مصر وأثيوبيا حول أحقيّة إنشاء سدّ النّهضة الأثيوبي؛ إذ ترى مصر أنّ إنشاء مثل هذا السّد سوف يؤثّر على حصّتها من النّيل، ويسبّب انخفاض منسوبه، وبالتالي التأثير في أمنها المائي مستقبلا، بينما ترى أثيوبيا أنّ من حقّها إنشاء مثل هذا السّد لتوليد الكهرباء وغير ذلك من مجالات استخدام هذا المورد الحيوي في إستراتجيتها.

أهمية البحث:

تتمثل الموارد المائية المتوفرة بمصر أساسا في حصة مصر من مياه النيل، والكميات المحدودة من الأمطار والسيول، والمياه الجوفية العميقة في الصحراء، وهي غير متجددة تقريبا في إطار الموارد المائية التقليدية، أما عن موارد المياه غير التقليدية فتشمل إعادة استخدام عوائد استخدامات الزراعة والصناعة والسكان من مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي.

ويمثل المورد المائي التقليدي حوض النيل شريان الحياة الرئيسي لمصر، وتعتبر مياهه المورد الأساسي للمياه السطحية العذبة فيها، إذ تعتمد مصر عليه اعتمادا كليا في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، حيث لا تلبي موارد مصر المائية من مصادرها الداخلية إلا ٥% فقط من احتياجاتها من المياه العذبة سنويا، بينما تحصل على ٩٥ % من احتياجاتها إلى المياه من حوض النيل، لذلك فإن أي نقص في كمية المياه التي ترد إلى مصر من نهر النيل تؤثر تأثيرا سلبيا ومباشرا في إنتاجها الزراعي والصناعي، ومصر تعتبر حصتها من المياه هي الحد

الأدنى المطلوب، عكس جميع دول حوض النيل الأخرى التي تتساقط عليها الأمطار بغزارة، وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية، وهذا ما يوضح دور حوض النيل وأهميته كأصل وأساس الحياة في مصر، الأمر الذي يوضح أهمية ومكانة النيل بالنسبة لمصر، حيث يعد المصدر الأول للمياه ولا يوجد أي مصدر آخر للمياه يمكن مقارنته به، كما تتجلى أهمية النيل في كونه يستخدم في أغراض الملاحة الداخلية التجارية والسياحية وتوليد الطاقة الكهربائية.[1]

ثبتت أهمية حوض النيل كمورد مائي أساسي بالنسبة لاحتياجات مصر المائية في الماضي والحاضر، وسيزداد أكثر في المستقبل، وهذه الحاجة لا تكاد تدانيها أي مصلحة بالنسبة لدول النيل الأخرى، حيث تتمثل الموارد المائية المتوفرة من مياه النيل في حصة مصر السنوية من تلك المياه، والتي تبلغ ٥٥ مليار م^3 حسب نصوص اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩.[2] ومن المؤكد أن الحاجة المتزايدة لمصر من الموارد المائية مستقبلا مرتبط بمتغيرات داخلية، لاسيما تطور الحاجات المائية في مختلف القطاعات، وكذلك المتغيرات الخارجية التي تؤثر في الحصة المائية لمصر من النيل، ويدخلها في حلقة العجز المائي، حيث يرى بعض خبراء المياه أن حالة العجز في الميزان المائي، حتى وإن لم تقترن بتجاوز خط الفقر المائي(١٠٠ م^3 للفرد سنويا) تعد دليلا كميا على محدودية الموارد المائية.

إشكالية البحث:

انطلاقا من أهمية حوض النيل، وتدخل إسرائيل في تجسيد المشاريع المائية الإثيوبية، تبلورت بوادر نزاع مائي قائم بين كل من إثيوبيا ومصر، وعليه نسعى عبر ثنايا البحث إلى دراسة دور إسرائيل في النزاع المائي الإثيوبي المصري ومدى تأثير ذلك على الأمن المائي المصري، لذلك كيف أثرت العلاقات الهيدروبوليتكية الإسرائيلية الإثيوبية في الأمن المائي المصري من خلال دور إسرائيل في النزاع المائي الإثيوبي المصري؟

وتندرج تحت إشكالية البحث عدة التساؤلات:

- ما المقصود بالنزاعات المائية؟ وما هي علاقته بمختلف المصطلحات ذات الصلة؟
- ما هي أهمية الدبلوماسية الهيدروبوليتكية في العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية؟
- ما موقع إسرائيل من النزاع المائي الإثيوبي المصري؟
- ما هي أهم المشاريع المائية الإسرائيلية في حوض النيل؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، نفترض أن؛

– تعد إسرائيل اللاعب الرئيس في صراع المياه بين دول حوض النيل لارتباطاتها بدول المنطقة، وكذا لنفوذها وتغلغلها سياسيا، اقتصاديا وعسكريا من خلال تقديم المساعدات الفنية لبناء المشاريع المائية في الهضبة الإثيوبية منبع نهر النيل مؤثرة بذلك في الاحتياجات المائية والمستقبلية للأمن المائي المصري، وبالتالي الأمن القومي بصفة عامة.

وتعتمد الدراسة في تحليلها لدور إسرائيل في النزاع المائي المصري الإثيوبي على نظرية الموارد، والتي تنطوي بدورها على العديد من المداخل المفسرة لأسباب النزاعات لاسيما منها المائية، إذ تتمثل أهمها في؛ المدخل الديموغرافي، مدخل الندرة البيئية، وكذا مدخل البيئة والموارد.

ارتأيت لتفكيك متغيرات إشكالية الورقة البحثية، أن أضمنها المحاور التالية:

المحور الأول: النزاعات المائية والأمن المائي: المفهوم والعلاقة

المحور الثاني: منطقة حوض النيل: التعريف، المصادر والمشاريع المائية

المحور الثالث: الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وأثره في النزاع المائي المصري الإثيوبي

١– الدبلوماسية الهيدروبوليتكية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

٢– الاحتياجات المائية المصرية الحالية والمستقبلية

٣– علاقات التوتر المصرية الإثيوبية وبداية الأزمة المائية

٤– دور إسرائيل في النزاع المائي المصري الإثيوبي

المحور الأول: النزاعات المائية والأمن المائي: المفهوم والعلاقة

– تعريف النزاع: يمكن تعريف النزاع على أنه "تنافس متصاعد على درجة من التنظيم بين مجموعتين أو أكثر، حيث تحاول كل مجموعة تحقيق مكاسب أو فوائد في مجالات السلطة أو الثروة، الموارد والحاجات الأساسية، وتشعر هذه المجموعات بأن العلاقة بينهم غير متكافئة في مجال توزيع هذه الموارد".٣ ويعرف بولدينج **Boulding** النزاع بأنه "موقف يتصف بالمنافسة، تصبح فيه الأطراف المتصارعةعلى وعي بتناقضاتها[٤]، ويسعى كل طرف منها إلى تحقيق غايته على حساب الآخر"[٥].

– الهيدروبوليتكس (***Hydropolitics***): يشير معنى الهيدروبوليتكس إلى العلم الناتج عن التزاوج بين علم السياسة وعلم المياه، حيث يقوم هذا العلم بدراسة وتحليل وتفسير الظواهر السياسية، كالتفاعلات الدولية والصراعية أو التعاونية، في إطار الدراسات المائية.[٦] ويعد جون واتبري ***John Watbry*** أول من تحدث على الهيدروبوليتكس، ثم قام أرون وولف ***Aaron T Wolf*** بتطبيق المفهوم في أطروحة الدكتوراه عام ١٩٩٢ والموسومة بـ"أثر محدودية الموارد المائية على الصراع المائي العربي الإسرائيلي"، وفي سنة ٢٠٠٢ قام توني آلان ***Tony Allen*** باستخدام مصطلح الهيدروبوليتكس كمفهوم تفسيري وتحليلي للعلاقات السياسية المائية في الشرق الأوسط.[٧]

وتعتمد الدراسة على مفهوم الهيدروبوليتكس، لاسيما عند النظر إلى عدة مؤشرات يستدل من خلالها على وجوده منها:

– وجود معاهدات واتفاقيات سياسية بين دولتين أو أكثر لها أبعادا مائية؛

– وضع أهداف للسياسة الخارجية لدولة أو عدة دول فيما يتعلق بالبعد المائي.

– الهيدروستراتيجيك (***Hydrostrategic***): يعني الهيدروستراتيجيك التزاوج بين الإستراتيجية وعلم الهيدرولوجيا، إذ يقوم هذا العلم على تفسير ودراسة الظواهر الإستراتيجية في ضوء المتغيرات المائية، ويؤكد هذا العلم الأبعاد المتداخلة للمياه بالأبعاد الإستراتيجية والسياسية، فضلا عن الأبعاد الاقتصادية، الجغرافية، والديموغرافية. وهناك عدة مؤشرات خاصة بالاستراتيجيات المائية لدولة أو مجموعة من الدول، حيث يظهر من خلال:[٨]

١- وجود رؤية إستراتيجية مائية لدولة أو عدة دول من خلال الوضوح والتوقعات المستقبلية؛

٢- القدرة على التحليل الاستراتيجي لكل أبعاد الوضع المائي للدولة؛

٣- توافر المعلومات الخاصة بمصادر المياه وتوزيعاتها والتهديدات المستقبلية؛

٤- صناعة القرار المائي الاستراتيجي في ضوء عدة اعتبارات وتقييم البدائل واختيار أفضلها.

- الإيكوبوليتكس(*Ecopolitics*): يعبر الإيكوبوليتكس عن التزاوج ما بين علم السياسة وعلم البيئة، مع العلم أنه مفهوم حديث نسبيا، يقصد به "حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجيات البينية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة، المشاركة والمسئولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا لآليات التصحيح والتنمية.[٩]

الأمن المائي: يعني الأمن المائي "وضعية مستمرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها العرض المياه للطلب عليها، عندما لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الطلب عليها(حالة العجز المائي)[١٠]، فإن مستوى الأمن المائي ينخفض، وبالعكس، عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها(حالة الفائض المائي)، فإن مستوى الأمن المائي يكون مرتفعا. لذلك فإن مفهوم الأمن المائي هو مفهوم نسبي، حيث يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في البلدان المختلفة، أو في البلد الواحد بحسب مراحل تطوره.[١١] ويمكن بشكل عام تحديد مؤشرات ومقاييس الأمن المائي أبرزها المؤشر الكمي، المؤشر الكيفي(النوعي)، المؤشر الاقتصادي، مؤشر القوة الشاملة ومؤشرات النزاعات في الحوض.

ويمكن بشكل عام تحديد مؤشرات ومقاييس الأمن المائي أبرزها المؤشر الكمي[١٢]، المؤشر الكيفي(النوعي) [١٣]، المؤشر الاقتصادي، مؤشر القوة الشاملة ومؤشرات النزاعات في الحوض.

– الندرة والصراع: يعد الصراع حول استخدام المياه مشكلة شديدة التعقيد، نظرا لارتباطها بمسألتين على قدر كبير من الأهمية هما مسألتا الندرة والأمن.[١٤] فالندرة والأمن يشكلان في علاقتهما مرتكز أساسي يلتف حوله باقي العناصر المكونة للصراع المائي السياسي، لذلك يمكن القول بأن الندرة الحقيقية تحدث عندما يزيد الطلب الفعلي في الاحتياج على العرض الفعلي، غير أن مفهوم ندرة المياه يتضمن الكثير من العوامل المتباينة والمترابطة في الوقت نفسه التي تحكم العرض إزاء أي طلب بعينه، وتتمثل هذه العوامل في المناخ والحاجة المتوقعة والفعلية، ودرجة الاعتماد على المصدر، وحجم الاستهلاك والقدرة الفنية، وسهولة الوصول إلى المياه، وأنماط النمو السكاني، وتوزيع السكان والموارد المائية، والفعالية والتنظيم في استخدام الأسمدة، وحجم المخزون من المياه، والقرارات السياسية التي تفرض معدل الاستهلاك والتوزيع.

عموما هناك أساب عدة لندرة المياه، من شأنها مجتمعة تعود إلى أن تقلص كل من العرض والطلب، وهي تغير المناخ، تردي نوعية المياه بسبب النشاط الإنساني، نفاذ المصدر كمستودع مياه جوفي بمعدل أسرع من معدل إعادة امتلائه، وتخزين المياه السطحية أو تحويلها عن مسار الحوض، وإعادة التوزيع لصالح استخدامات أخرى وحجم الاستغلال.

وينتج عن الندرة المائية ظواهر أخرى، حيث تفرز حركات هجرة واسعة النطاق من الريف إلى المدن، وتساهم في خلق عدد كبير من العاطلين عن العمل، لاسيما في دول العالم الثالث، وتصبح هذه الأعداد مصدر استنزاف خطير للاقتصاد القومي لصالح حساب سكان المدن على الريف، ومثل هذه الحالات تخلق احتمالات الصراع وتهديد الأمن، ومنه تصبح الندرة عاملا متحكما في الأمن والصراع.[١٥]

المحور الثاني: منطقة حوض النيل: التعريف، المصادر والمشاريع المائية

١- تعريف حوض النيل: تعود أصل تسمية "النيل" إلى المصطلح اليوناني ***Neilos***، كما يطلق عليه في اليونانية أيضا***Aigyptos***، وهي أيضا أحد أصول المصطلح الانجليزي لاسم مصر ***Egypte***.[١٦]

يقع حوض النيل في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، ينبع من بحيرة فكتوريا وسط القارة، ويصب في البحر المتوسط، وينحدر من الجنوب إلى الشمال، يبلغ طوله ٦٦٩٥ كلم ولذلك يعد من أطول أنهار العالم، ويتجاوز ٣٥ درجة من دوائر العرض[١٧]، ويغطي حوض النيل حوالي ٣٤٠٠٠ كلم مربع، ويمر بإحدى عشر دولة افريقية، يطلق عليها دول حوض النيل.[١٨]

ويرتبط اكتشاف حوض النيل بوصول العديد من الجغرافيين إلى البحيرات أو روافد حوض النيل على غرار وصول جون هاننج سبيك **John Hanning Speke** إلى بحيرة فكتوريا سنة ١٨٥٨، وكذا وصول صامويل وايـــت بيكر **Samuel White Baker** إلى بحيرة ألبرت سنة ١٨٦٤، وبعده قام المستكشف الألماني جورج أوغست ***George Auguest*** باستكشاف بحر الغزال في الفترة بين عامي ١٨٦٨-١٨٧١، في حين قام نظيره الأنجلو أمريكي هنري مورتون ستانلي **Henry Morton Stanley** باستكشاف بحيرة فكتوريا عام ١٨٧٥ وتبعها بالوصول إلى بحيرة ادوارد عام ١٨٨٩.[١٩]

ومع مطلع عام ١٩٠٤ قام الجنوب إفريقي هنري كوتزي ***Henry Coetzee*** برحلة إبحار في النيل الأبيض، وتعد أول رحلة للإبحار في هذا الحوض بطول مساره، حيث وصل إلى مدينة رشيد المصرية على البحر المتوسط. كما قام كل من الجيولوجي باسكال سكاتورو، كياكار، وجودون براون برحلة استكشاف النيل الأزرق، وهي أول رحلة بطول مساره ابتداء من بحيرة تانا بإثيوبيا إلى أن وصلوا إلى مدينة الإسكندرية المصرية على البحر المتوسط.[٢٠]

كما احتلت مسألة اكتشاف حوض النيل حيز اهتمام العديد من العلماء والجغرافيين والمؤرخين، انطلاقا من محاولات المؤرخ الإغريقي هيرودوت قبل الميلاد بخمسة قرون إلى غاية

العصر الحالي، وقد توصلوا إلى البحيرات الإفريقية العظمى، وأصبحت منابع نهر النيل واضحة، ومحصورة في أربع بحيرات هي؛ بحيرة فكتوريا، بحيرة ألبرت (بحيرة موبوتو)، بحيرة ادوارد، بحيرة كيوجا في أوغندا، وتعد هذه البحيرات بمثابة الخزانات الطبيعية الهائلة والمستديمة لتغذية النيل بالمياه من أواسط إفريقيا.

٢- منابع ومصادر حوض النيل: تتشكل مصادر مياه حوض النيل من ثلاثة أحواض رئيسية، هي؛ حوض الهضبة الاستوائية، حوض بحر الغزال، وحوض الهضبة الإثيوبية.

أ- حوض الهضبة الاستوائية: تمثل هضبة البحيرات الاستوائية أكثر المناطق عمقا في إفريقيا، وتقع داخل حدود كينيا، أوغندا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية ورواندا. تتكون من مجموعة من البحيرات والأنهار والروافد وهي؛ بحيرة فكتوريا، بحيرة ألبرت، بحيرة ادوارد، وبحيرة تنجانيقا(تنزانيا حاليا) وبحيرة كيفو. ويمثل حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام خاصة في فصل الجفاف، ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان نحو ثلاثة عشر مليار م^{3} سنويا.

ب- حوض بحر الغزال: يقع في الجزء الغربي من السودان، وهو عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ضخمة، ويبلغ ايراده١٥ مليار م^{3}، تفقد بأكملها في منطقة المستنقعات، ولا يصب منها في النهر سوى نصف مليار متر مكعب، ويتكون حوض بحر الغزال من مجموعة ضخمة من البحيرات مثل؛ بحر الزراف، بحر العرب، بحر لول، بحر تونج، ونهر بونجو. ويبلغ متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل ٨٤ مليار م^{3}، ويفقد منها في بحيرة ناصر حوالي ١٠ مليار م^{3} نتيجة التبخر، وتقسم الكمية المتبقية المقدرة بـ٧٤مليار م^{3} بين مصر والسودان، حيث تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار م^{3} والسودان على ١٨,٥ مليار م^{3} من المياه.[٢١]

ج- حوض النهضة الإثيوبية: تمثل النهضة الإثيوبية أهم منابع النيل وأخطرها على الإطلاق، إذ تمد النيل عند أسوان بنحو ٨٥ بالمئة من متوسط الإيراد السنوي للمياه، لذلك فإن إثيوبيا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للأمن المائي المصري، ويتكون حوض الهضبة الإثيوبية من ثلاثة أحواض رئيسية، هي: حوض نهر السوباط، حوض النيل الأزرق، وحوض نهر عطبرة.

وهن طريق هذه الأحواض الصغيرة يتم مد حوض النيل بكمية تقدر بحوالي٧١ مليار م^{٣} من المياه، وتتكون الأحواض الثلاثة كما يلي:[٢٢]

د- حوض نهر السوباط: يبدأ من الهضبة الإثيوبية عند نهر البارو، والذي يمد نهر النيل بكمية تقدر بـ١٣,٣ مليارم^{٣} من المياه، يفقد منها حوالي ٤,١ مليارم^{٣}، نتيجة للتبخر وتراكم المياه في المستنقعات، كما يقوم نهر البيور بتغذية نهر السوباط بحوالي ٢,٨ مليار م^{٣}، يفقد منها حوالي مليار متر مكعب نتيجة للتبخر، ويتغذى نهر النيل بصافي قدره ١١ مليارم^{٣}.

هـ- حوض نهر النيل الأزرق: يبدأ من بحيرة تانا التي تقع على ارتفاع حوالي ١٨٤٠ متر من منسوب سطح البحر وتبلغ مساحتها ٣٦٠٠ كلم مربع، ويتم تجميع المياه من المطر والروافد المائية الهابطة من المرتفعات المحيطة بها، ويتخذ النهر مسارا ضيقا ويصب فيه عبر مسيره العديد من الأنهار الصغيرة (نهر جما، نهر موجر، نهر جدور، نهر ديوسا، نهر برادوس)، ثم يلتقي نهر الرهد ونهر الدفون، ويصب النهر عند مدينة الخرطوم، ويقدر إيراده بحوالي ٨٤,٥ مليار م^{٣}.

و- حوض نهر عطبرة: يبدأ من الأطراف الشمالية من الهضبة الإثيوبية، ويتكون من مجموعة من الروافد المنتشرة، وهو منحدر انحدارا شديدا وسرعة مياهه كبيرة جدا، ويبلغ إيراد النهر عند بلدة عطبرة ١١,٥ مليار م^{٣} من المياه، بذلك يكون إجمالي ما يتحصل عليه من الهضبة الإثيوبية حوالي ٧١ مليار م^{٣} من المياه سنويا.[٢٣]

٣- المشاريع المائية في حوض النيل: تتمثل المشاريع المائية في حوض النيل فيما يلي:

١- سد مروي: يعرف أيضا بسد محداب، ويقع في بلدة مروي شمال السودان على بعد ٢٥٠ كلم شمال الخرطوم، يقارب سد مروي الشلال الرابع، ويقسم النيل إلى فروع صغيرة، والهدف من إنشائه هو توليد الطاقة الكهرومائي.[٢٤]

٢- سد الرصيرص: عبارة عن سد خرساني يقع على بعد ٥٥٠ كلم من الخرطوم، شيد سنة ١٩٥٢ لتخزين المياه الفائضة من النيل الأزرق لاستخدامها في الري، يتسع لحوالي ٧,٤

مليار م^3، ويوفر السد مياه الري لكل المشروعات المروية بالنيل الأزرق بمساعدة خزان سنار، ويولد حوالي نصف الطاقة الكهربائية المولدة في الشبكة القومية.

٣- خزان جبل الأولياء: تم إنشاء هذا الخزان سنة ١٩٣٧ لسد حاجيات مصر من المياه آنذاك، يسع لتخزين ٣,٥ مليار م^3 من المياه، وبقي تابع فنيا وإداريا لمصر حتى تسليمه للسودان عام ١٩٧٧.

٤- حوض خشم القربة: عبارة عن سد خرساني يقع على بعد ٤٣٨ كلم من الخرطوم عطبرة المقرن، وأنشئ بموجب اتفاقية مياه النيل الموقعة بين مصر والسودان عام١٩٥٩ وتم اكتمال انجازه سنة١٩٦٤، يستفاد منه لري مشروع حلفا الزراعي، والذي تبلغ مساحته ٢٥٠ ألف هكتار لتوطين المهاجرين من وادي حلفا إلى هذه المنطقة.[٢٥]

٥- خزان أوين: بني على مخرج بحيرة فكتوريا سنة ١٩٥٤، اشتركت مصر في بنائه بدف مبلغ ٤,٥ مليون جنيه لحكومة أوغندا، تمثل نصيبها من تكاليف إنشاء السد، ولم يكن للحكومة المصرية أي فائدة من الاشتراك في هذا المشروع، إلا كجزء من خطة عامة كان المسؤولون المصريون آنذاك لتحقيقها، وهي بناء خزان ألبرت وقناة جونجلي.

٦- سد سنار: أنشأته حكومة السودان عام ١٩٢٥ على النيل الأزرق بغرض زراعة القطن في أراضي الجزيرة بالسودان، وهو الذي تضمنته اتفاقية عام ١٩٢٩.

٧- خزان أسوان: تم بناء الخزان عام ١٩٠٢ بسعة قدرها مليار م^3، ونظرا للحاجة المتزايدة للموارد المائية في الزراعة، وتم تعلية السد مرتين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧، وأصبح يسع ٥,٢ مليار م.^{3}

٨- السد العالي: بدأ العمل في بناء السد العالي سنة ١٩٦٠ وانتهى العمل منه سنة ١٩٧٠، حيث تم بناؤه على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى تم فيها تحويل مجرى النهر وبناء سدين بعرض المجرى سنة ١٩٦٤، وفي المرحلة الثانية تم بناء السد نفسه، ويبلغ عرضه عند القاعدة ٩٨٠ متر كما يبلغ ارتفاعه١٩٦ مترا(١١ مترا من منسوب القاع و٨٥ مترا فوق

سطح البحر إلى منسوب الطريق)، وأعلى منسوب لحجز المياه أمامه ١٨٢ مترا، وتبلغ سعة حوض التخزين ١٦٢ مليار م^{3} موزعة على النحو التالي: [٢٦]

- ٩٠ مليار م^{3} سعة التخزين الحي بين منسوب ١٤٧و.١٧٥
- ٣١ مليار م^{3} لتجميع الطمي على مدى ٥٠ سنة.
- ٤١ مليار م^{3} احتياطي للوقاية من الفيضانات العالية من منسوب١٧٥ إلى ١٨٢.
- تقسم المياه المخزنة في بحيرة السد وفقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، حيث تحصل مصر على ٤,٥ مليار م^{3} سنويا، بينما يحصل السودان على ١٤,٥ مليار م^{3} سنويا.

المحور الثالث: الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وأثره في النزاع المائي المصري الإثيوبي

١- الدبلوماسية الهيدروبوليتكية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي:

ارتبطت الوجهات الإسرائيلية نحو دول حوض النيل بمرحلة ما قبل تأسيس إسرائيل سنة ١٩٤٨، وذلك من خلال قيام ثيودور هرتزل ***Theodor Herzl*** بالحصول على اعتراف من قبل القوى الكبرى(الإمبراطورية العثمانية، ألمانيا) وتجسيده لخطط ومشاريع الحركة الصهيونية في فلسطين، إلى إتباع إستراتيجية غير مباشرة للوصول إلى فلسطين، ومن بين هذه المشاريع استعمار شبه جزيرة سيناء من اجل تسكين اليهود المشردين، ومشروع استعمار العريش والذي لديه علاقة مباشرة بمشروع حيفا والأراضي المجاورة لها.[٢٧] وبعد انهيار المشروع بصفة كلية وضع هرتزل خطة جديدة في ١٩٠٣/٥/١٣، انطلقت من اقتراح أوغندا كمكان ملائم للاستيطان اليهودي يقع بين نيروبي وهضبة ماواي على طول الخط الحديدي في هضبة كينيا الخصبة[٢٨]، بالإضافة إلى ذلك، باشرت الحركة الصهيونية بزعامة هرتزل إلى البحث عن مكان يلتجئ فيه الصهاينة ضمن قانون عام، ولعل من بين هذه الأماكن ولاية الكونغو.

وعلى الرغم من أن المشاريع التي قدمت من قبل زعماء الحركة الصهيونية، فإنها قوبلت بالرفض النهائي من قبل المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠٥، حيث تقرر رفض مشاريع شرق إفريقيا، لكن ذلك لا يعني أن دول حوض النيل أهملت من الحسابات الإستراتيجية الصهيونية، لأنها تشكل ضمان أمنهم في المستقبل، ومصدرها الحيوي يمنحها موارد الحياة الدولية، لذلك يتضح أن الفكر الصهيوني لم يكن قد حدد اهتماماته بدول حوض النيل لمرحلة زمنية محددة في سبيل تحقيق هدف معين، وإنما هي ذات اهتمامات متزايدة تفرضها متطلبات الأمن والوجود الإسرائيلي.[٢٩]

مع تأسيس إسرائيل سنة ١٩٤٨ والإعلان عن قيامها، عملت على إقامة علاقات تعاون وتحالف مع دول افريقية، لاسيما إثيوبيا من اجل التغلغل فيها وكسب اكبر عدد من الدول المحيطة بالمنطقة العربية، ومحاصرة مصر عند منابع حوض النيل، قصد خلق كيان موازي لقوة مصر بإفريقيا، أي المساعدة في تحويل قوة إثيوبيا الاقتصادية والعسكرية إلى قوة مضادة لمصر. فالأهداف التي وضعتها الإستراتيجية الإسرائيلية ١٩٥٠–١٩٦٧ نجحت في تحقيقها، أهمها توثيق علاقاتها بأغلب دول العالم الثالث، خاصة دول حوض النيل، حيث ضمنت حرية الملاحة في خليج العقبة والبحر الأحمر إثر انسحابها من سيناء سنة ١٩٥٧، حيث عملت على إنشاء عدة خطوط ملاحية منها خط ملاحي يربط إيلات–كينيا–تنجانيقا(تنزانيا حاليا)، وخط ملاحي آخر يربط إيلات–إثيوبيا–اريتيريا.[٣٠] لذلك سعت إسرائيل إلى كسب ولاء الدول الإفريقية، ومن ضمنها دول حوض النيل غير العربية، على الرغم من أن تلك الفترة تميزت بمعاداة أغلب الدول الإفريقية للكيان الصهيوني بالمنطقة العربية .

وتهدف الإستراتيجية المائية الإسرائيلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

– ضمان الأمن والنفوذ الإسرائيلي: يعد تحقيق الأمن الإسرائيلي الهدف الأسمى للإستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل، ولأجل إنجاح ذلك عملت إسرائيل بعد تأسيسها على إتباع إستراتيجية لمحاصرة وتطويق الوطن العربي، عبر التغلغل في القارة الإفريقية، والتأثير بواسطتها على الدول العربية المجاورة للقارة الإفريقية من أجل تهديد أمن كل من مصر

والسودان، ومنه الأمن القومي العربي. لذلك اتخذت من احتلال دول حوض النيل سبيلا من جهة المنبع، نظرا لأهميته الكبرى في الإستراتيجية الإسرائيلية، لضمان الأمن الإسرائيلي.[٣١]

– السيطرة على البحر الأحمر: تهدف إسرائيل من وراء السيطرة على البحر الأحمر إلى تحطيم العمق الاستراتيجي للدول العربية، وضمان مجالها الحيوي على حساب الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، لتصبح جسرا يربط بين شعوب وقارات العالم. فالسيطرة على البحر الأحمر يعوضها عن الحصار الإقليمي المفروض عليها، وعن طريق ربط المحيطات الشرقية والغربية عبر قطاع ضيق من الأرض، يمكن لإسرائيل أن تصبح الجسر الذي تعبره الشعوب في القارات جميعا، وبذلك يمكن تحرير شعوب آسيا وأوروبا من الاعتماد على قناة السويس.[٣٢]

– السيطرة على مياه دول حوض النيل: تسعى إسرائيل إلى السيطرة والتحكم في مياه دول حوض النيل، من خلال قيامها بوضع اللبنات الأساسية في الهندسة المائية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وفي علاقاتها الهيدروبوليتكية مع دول حوض النيل، وتجسد ذلك عبر قيامها بتنفيذ المشاريع المائية على حوض النيل، أهمها:

١– مشروع اليشع كالي المائي: اقترح الخبير المائي الإسرائيلي اليشع كالي سنة **١٩٧٤** توسيع قناة السلام (ترعة الإسماعيلية التي تتغذى من روافد دمياط في الدلتا) وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل تامين قدرة النقل المطلوب، وستتراوح هذه القدرة بين **١٠٠** مليون م^3 سنويا، في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة، ونحو **٥٠٠** مليون م^3 في حال تزويد مستهلكين آخرين محتملين، وقد بلغ طول القناة بدء من قناة السويس (التي سيجتازها الأنبوب) حتى حدود إسرائيل بنحو **٢٠٠** كلم، كما قسمت القناة إلى أقسام بطول **٢٥** كلم في الجزء الغربي المبسط و**٥٠** كلم في الجزء الشرقي الأكثر انحدارا، وتم نقل مياه المشروع في أنبوب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية، ومنها في قناة مبنية في الاسمنت إلى الشمال الغربي، إلى أن تقترب من طريق العريش غزة حتى خان يونس، وتتفرع القناة إلى فرعين، يتجه أحدهما إلى قطاع غزة، والآخر إلى النقب الغربي في اتجاه أوفاكم وبئر السبع.[٣٣]

٢- مشروع ارلوزوف أو مشروع بيئور: طرح المشروع سنة ١٩٧٧ من قبل شاؤول ارلوزوف مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية، يقترح بحفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ رئيسية في سيناء بالقرب من مدينة بالوظة، ومنها ترفع المياه بمقدار عشرات الأمتار، بحيث تدفع في قناة مفتوحة تسير بمحاذاة الساحل الشمالي لسيناء، ومن هذه تتفرع عدة قنوات جانبية لمشروعات الري في المستوطنات التي تخطط مصر لإقامتها في سيناء، ولتنهي هذه القناة بعد أن تبدأ الحدود المصرية الفلسطينية عند بداية جهاز الرأي الإسرائيلي في صحراء النقب. وطبقا لهذا المشروع يتم تحويل نحو ٨٥٠ مليون م^{3} لمشروع الري في صحراء النقب، ويحول ١٥٠ مليون م^{3} للري في قطاع غزة، ويتضمن المشروع الإسرائيلي بناء عدة خزانات داخل النقب يتم فيها تخزين كميات كبيرة من المياه كاحتياطي في حالة انقطاع المياه المصرية.[٣٤]

إن المشروعين السابقين يهدفان إلى تزويد صحراء النقب بـ٥٠٠ مليون م^{3} وقد وجدا طريقهما إلى التحقق، بعد تصريح الرئيس المصري الراحل أنور السادات قد وعد بإيصال المياه إلى القدس عبر مشروع مياه "زمزم" خلال زيارته للقدس سنة ١٩٧٧، وتم البدء بحفر ترعة السلام في ١٩٩٧/٤/١٧، إلا أن هذا المشروع لقي معارضة شعبية واسعة، كما أن مصر نفسها تعاني من عجز مائي، بالإضافة إلى أن نهر النيل هو نهر دولي لا يجوز أن تتصرف دولة المصب أو أي دولة متشاطئة عليه بنقل مياه النهر الدولي إلى خارج حوضه دون أخذ موافقة شركائها.[٣٥]

٢- الاحتياجات المائية المصرية الحالية والمستقبلية:

بالنظر إلى الميزان المائي المصري، ومن خلال مقارنة الاحتياجات المائية بالموارد المائية اللازمة للوفاء بتلك الاحتياجات، سنجد أن المصريون يعيشون منذ عام ٢٠٠٠ تحت خط الفقر المائي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات التي أعدت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، قد تنبأت بظهور عجز في الميزان المائي المصري بحلول عام ٢٠٠٠، وتأتي دراسة لعبد الهادي راضي في طليعة تلك الدراسات، حيث انطلقت الدراسة

من التنبؤ بحدوث أزمة مائية في مصر، بسبب تواتر الزيادة السكانية مع التقدم الصناعي المرتقب، فضلا عن التوسع الزراعي الأفقي والرأسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا، ومن ثم فإن دراسته ترى انه إذا كان نصيب الفرد من الموارد المائية عام ١٩٨٦ يبلغ ١١١٠ م^{3}، فإنه يتوقع أن ينخفض عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٨٦٥ م^{3}، وقد ذهبت دراسته إلى درجة عالية من التشاؤم حينما تصورت أن عام ٢٠٠٠ممكن أن يشهد عجزا مائيا قدره ٣١ مليار م^{3} عن الاحتياجات المثلى، وأن الأمر مرشح للأسوأ في ظل استمرار نمط الاستهلاك المائي الحالي الذي يتسم بالإسراف. وبالاطلاع على الميزان المائي المصري لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٧، وفق ما توصلت إليه خطة وزارة الموارد المائية والري المصرية، نجد أن عام ٢٠١٧ سيشهد عجزا في الميزان المائي المصري، مقداره مليار متر مكعب، وذلك بافتراض إضافة تسعة مليارات إلى الإيراد المائي، من خلال إنجاز المرحلة الأولى لمشروع جونجلي (مليارا م^{3}) ، وتطبيق نظم الري الحديثة (٤ مليار م^{3}) وتطوير التركيب المحصولي (٣مليار م^{3})، يعني ذلك أن العجز المائي قد يصل إلى عشرة مليارات م^{3}، في حالة عدم إنجاز تلك المشروعات كما هو موضح في الجدول الموالي.[٣٦]

وبناء على المؤشر المائي، وحسب ما جاء في تقرير لوزارة الموارد المائية المصرية، فالوضع المائي في مصر يشير إلى حالة من حالات العجز المائي، فضلا عن أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من المياه لا يزيد عن ٧٠٠ م^{3}، أي أنها تصنف ضمن دول الندرة المائية، وتوشك على أن تدخل في مصاف الندرة المائية المطلقة.

– الجدول ٠١: الميزان المائي المصري لعامي ١٩٩٧–٢٠١٧

الاحتياجات	١٩٩٧	٢٠١٧
الزراعة	٥٢,١٢	٧٦,١٣
الفاقد بالتبخر من النيل والترع	٢٠,١٠	٢,٣٠
الشرب والاستخدامات الصحية	٤,٥٤	٦,٦٠
الصناعة	٧,٤٢	١٠,٥٦
الملاحة النهرية	٠,١٥	٠,١٥
المجموع	٦٦,٣٤	٨٦,٧٤

المياه التي يمكن تدبيرها لمواجهة الاحتياجات	٥٥,٥٠	٥٥,٥٠
الحصة من مياه النيل	--	٢,٠٠
مشروع قناة جونجلي	٤,٨٠	٧,٥٠
المياه الجوفية بالوادي والدلتا	٤,٩٠	٨,٤٠
إعادة استخدام مياه الصرف	--	--
خفض تصرفات النيل المنسابة للبحر	٠,١٥	٣,٠٠
تطور التركيب المحصولي	٠,١٥	٤.٠٠
الوفر الناتج من تطوير الري	٠,٥٧	٣,٧٧
الخزان الجوفي بالصحاري	٠,٢٠	٢,٠٠
مياه صرف صحي معالجة	١,٠٠	١,٥٠
المجموع	٦٧,٢٧	٨٧,٦٧

المصدر: وزارة الموارد المائية والري، الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام ٢٠١٧، القاهرة، وزارة الموارد المائية والري،١٩٩٧، ص٣٤.

- الجدول ٠٢: توقعات النمو السكاني وتغير نصيب الفرد من المياه بمصر ٢٠٢٥-٢٠٥٠

	موارد المياه المتجددة كم/٢٠٠٥			حجم السكان المتوقع/ مليون ساكن		نصيب الفرد المتوقع من المياه م٣/السنة	
مصر	الكمية م٣/السنة	نصيب الفرد م٣/السنة	نسبة الاعتماد عليها %	٢٠٢٥	٢٠٥٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠
	٥٨	٧٩٤	٩٧	١٠١,٠٩٢	١٢٥,٩١٦	٥٧٤	٤٦١

- المصدر: عزيزة بدر، الأمن الإنساني في دول حوض النيل، السياسة الدولية١٨١، يوليو٢٠١٠، ص.١٧٣

٣- علاقات التوتر المصرية الإثيوبية وبداية الأزمة المائية:

يعتبر عام ١٩٧٨ منعرجا حاسما في تاريخ الأمن المائي المصري، إذ أدرك المصريون بأن السد العالي لم يعد يكفي لتحقيق الحاجيات المصرية من الماء، فسنوات الجفاف والمساندة

المصرية للصومال في حرب أوغادين (١٩٧٧-١٩٧٨)، ذكرت مصر بأنها كانت هبة النيل[٣٧] وأنها تحت رحمة بلدان المصب.[٣٨]

وقد وجه الرئيس الراحل أنور السادات سنة ١٩٧٨ تحذيرا بقوله إن مصرا مستعدة لخوض الحرب، إذا باشرت إثيوبيا بإنشاء سد على بحيرة تانا حيث ينبع النيل الأزرق، وقد عبرت مصر عن قلقها عندما علمت بوجود المشروع الإثيوبي تانا بيليس ***Tana beles***، وهو عبارة عن مشروع لري الأراضي الزراعية، يهدف إلى تحويل جزء من مياه بحيرة تانا عبر نفق نحو نهر بيليس، مما أثر في ارتفاع التوتر مع مصر، إذ أكد وزير الشؤون الخارجية آنذاك أن الحرب المقبلة ستكون بسبب مياه النيل وليس لأسباب سياسية. كما عرفت العلاقات الهيدروبوليتكية الإثيوبية المصرية درجة عالية في التوتر، نتيجة القصف الذي تعرض له المشروع المائي لشق قناة جونجلي في جنوب السودان، والذي شرع في العمل به بين سنتي ١٩٧٨-١٩٨٤، من بعد اتفاق مائي مصري سوداني، حيث تبنت عملية قصف المتمردين التابعين لجون قارنغ المدعوم من طرف إثيوبيا وإسرائيل.[٣٩] وقد سبق هذا التوتر أحداث سنة ١٩٦٤، والتي أزمت العلاقات الثنائية آنذاك حينما استخدمت (و م أ) مشروعات استصلاح أراضي إثيوبية كورقة ضغط سياسي تجاه مصر، محاولة منها للرد على مشروع السد العالي، حيث افترضت (و م أ) إنشاء ٦٢ سدا وخزانا لتوفير مياه الري لإثيوبيا، وبالتالي خفض تصريف النيل الأزرق بنحو ٥,٤ مليار متر مكعب، وهذا يعني خلق مشكلة لكل من مصر والسودان، وقد نفذت إثيوبيا منها مشروعا واحدا ألا وهو مشروع سد فينشا. والواقع أنه يوجد خلاف مصري إثيوبي قديم، مرده إن أباطرة الحبشة ترسخ لديهم منذ قرون فكرة مفادها قدرتهم على تحويل مياه النيل عن مصر، وترتب عن هذه الفكرة وجود نوع من المخاوف أن تكون إثيوبيا مصدرا لتهديد مصر مائيا، وكون مصر مصدرا لإثارة قلق إثيوبيا أمنيا، إذا ما سعت لتأمين منابع النيل.[٤٠]

وقد شهد حوض النيل بوادر أزمة حقيقية في سبعينات القرن الماضي، عندما أبدى الرئيس الراحل أنور السادات نيته في نقل مياه النيل إلى إسرائيل خلال مفاوضات كامب دايفيد، وما

أثير بشأن إثيوبيا فيما يتعلق بمشاريعها المائية ببناء سدود على فروع النيل بالهضبة الحبشية، وتهديد السادات لإثيوبيا باللجوء إلى قوة السلاح، ورد الرئيس في ذلك الوقت مانغيستو هيلا ميريام ***Mengistu Haile Mariam***، بالتهديد علنا بتحويل حوض النيل من مجمع للمياه ***Watershed*** إلى بركة للدماء ***Bloodshed***. [٤١]

كما أكدت دول منابع النيل(إثيوبيا، كينيا، تنزانيا وأوغندا) مطالبها بإعادة النظر في اتفاقيات النيل السابقة، بما يسمح بحصولها على نصيب أكبر من المياه، وقد ظهرت هذه التأكيدات خلال مواقفها المعلنة منذ حصولها على الاستقلال، فالمواقف المتشددة لهذه الدول ليست بالجديدة، إلا أن تصاعدها ووصولها لمرحلة من المواجهة مع المصالح المصرية وتهديدها للأمن القومي المصري هو الجديد، فقد عبرت هذه الدول عن رفضها لجميع اتفاقيات مياه النيل، لا سيما اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، فإثيوبيا تؤكد في موقعها أنها منبع النيل الأزرق والأنهار الأخرى التي تسهم بأكثر من إيراد نهر النيل، وأن مبادئ القانون الدولي تؤكد سيادة كل دولة على مواردها منها المائية، كما أن سجل استخدام موارد النيل في الماضي والحاضر يوضح أن ذلك كان مقصورا على الدول الواقعة في أقصى المصب، وهذا الاتجاه من الصعب أن يستمر، حيث أن باقي الدول في حاجة إلى مشروعات التنمية ومنها إثيوبيا، والتي طالبت بإعادة النظر في تقسيم مياه النيل، وصياغة اتفاقية جديدة لتنظيم واستخدام وتحديد نصيب الدول من مياه النيل لتلافي الأضرار التي يمكن أن تحدث في المستقبل، وقد أعلنت إثيوبيا رغبتها في تحويل ٩٢ ألف هكتار في حوض النيل الأزرق و٢٨٤٠٠ هكتار في حوض نهر البارو إلى أراضي مروية، وتقدمت بمذكرة إلى منظمة الوحدة الإفريقية شهر ماي ١٩٨٠، وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر، وأصرت إثيوبيا منذ بداية التسعينات على إعادة تقسيم المياه بين دول حوض النيل، طبقا لاحتياجات كل دولة، مؤكدة على موقفها عبر رفضها للاتفاقيات القديمة. [٤٢]

وأخذ الصراع على المياه في حوض النيل شكل النزاع حول مدى مشروعية الاتفاقيات التي تنظم استغلال مياه النيل، والتي تعترف بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان، ونقصد هنا

اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، والتي بموجبها تتحصل كل من مصر والسودان باعتبارهما دولتي مصب على التوالي، ٥٥,٥ مليار م³ و١٨,٥ مليار م³، حيث تخول الاتفاقيتين لمصر حق الاعتراض على أي مشروع في ضفاف النيل وروافده من شأنه التأثير على منسوب المياه أو تاريخ وصولها.[٤٣]

وعموما فقد تميزت الفترة الممتدة من ١٩٩٠-١٩٩٩ بالهدوء النسبي في العلاقات الهيدروبوليتيكية بين دول النيل، بسبب انشغال إثيوبيا بصراعها مع القوى الانفصالية في اريتريا، وانشغال السودان كذلك بنزاعه الداخلي ومسألة انفصال جنوب السودان، فضلا عن النزاعات الاثنية والسياسية التي كانت تعيشها باقي دول الحوض.[٤٤]

بالمقابل، شهدت العلاقات بين دول المصب ومنبع نهر النيل توترا في سنة ٢٠٠٤، عندما صعدت كل من كينيا، أوغندا، أثيوبيا وتنزانيا مطالبها بتعديل الاتفاقيات المبرمة سابقا وعدم الاعتراف بها،[٤٥] كما تجدد النزاع من خلال تحديد دول منبع نهر النيل موقفها الرافض بتوقيع الاتفاقية الإطارية (اتفاقية عنتيبي) في ٢٠١٠/٠٥/١٤، والتي وقعتها كل من إثيوبيا، أوغندا، كينيا، رواندا، وتنزانيا، والمتعلقة بإعادة تقسيم مياه نهر النيل دون إرادة دولتي المصب مصر والسودان، مما يثير قضيتين أساسيتين في القانون الدولي هما؛ القضية الأولى تتعلق بالأنهار الدولية والعلاقة القانونية بين دول المنبع والمصب، وما ينتج بينهما من نزاعات على خلفية اقتسام مياه نهر ما. أما القضية الثانية والتي تثيرها اتفاقية عنتيبي تتعلق أساسا بانتهاكها لقواعد القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية المؤكدة لقدسية المعاهدات وسموها. ومنذ التوقيع على الاتفاقية الإطارية بعنتيبي، تصاعدت المواقف السياسية ضد مصر من طرف الدول الموقعة، لاسيما إثيوبيا، وحسب ما جاء على لسان الرئيس مليس زيناوي ***Meles Zenawi*** سنة ٢٠١٠ أن مصر مازالت تحت سيطرة الأفكار التالية المتعلقة بالحقوق التاريخية، مما أدى بالعلاقات إلى التأزم.[٤٦]

وما يثبت تأزم العلاقات المصرية الإثيوبية، انتهاج إثيوبيا لإستراتيجية هيدرولوجية، تتمثل أساس في استكمال بناء مشاريعها المائية على نهر النيل، وعلى رأسها بناء سد النهضة

العظيم، كما قامت بمضاعفة السعة التخزينية لسد بوردر ***Border*** أو الحدود إلى خمسة أضعاف ٧٤,٥ مليار م^{3} وقد عرف المشروع بأكثر من مسمى؛ المشروع إكس، وسد الألفية، إلى أن استقر الأمر على مسمى سد النهضة، وفي كل مرة كانت السعة التخزينية للسد ترتفع من ١٤ مليار م^{3} إلى ٤٥ مليار م^{3}، ثم٦٣ مليار م^{3} إلى أن وصلت السعة إلى ٧٤ مليار م^{3}، من دون أن يكون هناك أي مبرر فني أو اقتصادي لهذه التوسعة الهائلة في حجم السد، وكان اللافت للانتباه أن الحكومة الإثيوبية بقيادة ميليس زيناي قد وضعت حجر الأساس للسد في ٢٠١١/٠٤/٠٢، دون أن تكتمل الدراسات الضرورية لإنشاء هذا السد الضخم والعظيم، وهذا ما أثبتته اللجنة الثلاثية الدولية في تقرير صادر عنها في ماي٢٠١٣، وبذلك تجاهلت إثيوبيا بشكل كامل مبدأ الإخطار لمثل هذه المشروعات.

ومنذ ذلك الوقت، تمحورت الأزمة في كيفية تطبيق توصيات اللجنة الخاصة باستكمال الدراسات، حيث عقدت ثلاث جولات للتفاوض في الخرطوم، آخرها في الخرطوم شهر جانفي ٢٠١٤، حيث باءت جميعها بالفشل، وبالتالي استمرار التهديدات التي تتعرض لها الحقوق والمصالح المائية المصرية، بتكريس إثيوبيا لواقع جديد يقوم أساسا على نظرية السيادة المطلقة على الموارد(المعروفة بنظرية هامون)[٤٧]، وأن من حقها التصرف في مياه النيل الأزرق بشكل منفرد وكما تشاء. ومن بين التداعيات التي ترتبت عن إقامة سد النهضة الإثيوبي، خاصة التداعيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الأمن المائي المصري والأمن القومي إجمالا:

– تحكم السدود الإثيوبية المقترحة على النيل الأزرق بالكامل في مياهه،وهو الرافد الرئيسي لمياه النيل، وبالتالي التحكم في حصة مصر المائية، وتقزيم دور السد العالي في تأمين مستقبل مصر المائي.

– الآثار السلبية على حصة مصر المائية وعلى إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان، وذلك أثناء فترات ملئه وتشغيله، كما وتزداد حدة هذه الآثار خلال فترات الجفاف، حيث

تتعارض مصالح إمداد مصر والسودان بالمياه الكافية مع تعظيم إنتاج الطاقة الكهربائية من سد النهضة.

– في حالة انهيار السد سيؤدي إلى نتائج وخيمة تحل بدولتي المصب، وهنا المشكلة لا تكمن في البعد الفني في سد النهضة، بقدر ما تكمن في الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية، فالمشكلة مصيرية لأن مصر هي الدولة الوحيدة التي تعتمد على نهر النيل اعتمادا كليا، ناهيك عن عدم امتلاكها لمصادر مائية أخرى بديلة، الأمر الذي سينجر عليه التقليل من حصتها المائية بحوالي ١٠ مليار م^{٣}، الناجمة عن اتفاقية عنتيبي ومن ٦ إلى ٩ مليار م^{٣} من سد النهضة، مما يعني بوار مليوني فدان من الأراضي الزراعية. كما تؤثر في إنتاج الطاقة الكهرومائية للمصانع وكهرباء السد العالي، فالأزمة إذا أخذت بعد استراتيجي، حيث بدأت بالجانب الفني، لتنسحب على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتجية، على المستوى الدولي والإقليمي بشكل متناسب.[٤٨]

٤– دور إسرائيل في النزاع المائي المصري الإثيوبي:

تم الحديث في الأجزاء السابقة عن موقع المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وكذا المشاريع المائية الصهيونية، التي تهدف إلى السيطرة على مياه نهر النيل، ونقلها إلى إسرائيل عبر مخططات ومشاريع مائية بالتنسيق مع بعض دول حوض النيل، لاسيما إثيوبيا. وتعد إسرائيل أمن إثيوبيا وسلامتها ضمان ولأمن واستقرار إسرائيل، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشي دايان عام ١٩٥٢، هذا التقارب الإسرائيلي الإثيوبي أفضى إلى إقامة أشكال مختلفة من التنسيق والتعاون، من بينها:

– تكوين دولة في جنوب السودان ذات انتماء إفريقي عازل ما بين الشمال العربي وإثيوبيا، وضرب المصالح المصرية السودانية في المنطقة(مشروع قناة جونجلي).

– تطوير التعاون في كافة المجالات السياسية والعسكرية والزراعية.

– تشجيع هجرة يهود الفلاشا إلى إسرائيل.

– إقامة مشاريع مائية على النيل الأزرق بمساعدة إسرائيل[٤٩]، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي للأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية، في مجال بناء السدود المائية والأبحاث المختلفة للاستفادة من روافد مياه النيل، وقدمت إسرائيل في هذا الشأن دراسات تفصيلية إلى إثيوبيا وبعض دول البحيرات العظمى وشرق إفريقيا، حيث يعمل خبراء إسرائيليون منذ السبعينات في إثيوبيا لإقامة أربعة سدود على نهر النيل الأزرق، وسوف يؤدي ذلك إلى حجز ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ م^{3} من مياه النيل، وتم فعلا إنشاء عدة مشروعات بين الطرفين أبرزها؛ سد فينشا، مشروع الليرد على نهر السوباط، مشروع سنت على أحد روافد نهر عطبرة، مشروع خور الفاشر والذي يقع على الحدود مع السودان.[٥٠]

وتنفذ هذه المشاريع المائية الشركة الإسرائيلية "تاحال"، حيث أعلنت هذه الشركة المائية مؤخرا، بأنها تقوم بمشاريع وأعمال الري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي، بالإضافة إلى أعمال إنشائية في أوغادين **Ogaden** في الطرف الآخر من إثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال.[٥١] كما تساعد إسرائيل إثيوبيا في تنمية مواردها المائية عبر المساعدات التقنية لاستغلال مياه النيل، وتمثل ذلك في متابعة خبراء المياه الإسرائيليين، عملية المسح الجيولوجي للهضبة الإثيوبية، إذ قامت إسرائيل بالتخطيط والمشاركة في التمويل لإقامة السدود الذي تغذي النيل الأزرق وعلى بحيرة تانا منبع نهر النيل، بغرض حجز ٦ مليار م^{3} من مياهه، وخفض حصة مصر والسودان من المياه. وفي الوقت نفسه تقوم إسرائيل بتحريض إثيوبيا على التنصل من الاتفاقيات المائية المبرمة مع كل من مصر والسودان من أجل تنفيذ مشاريعها، لذلك تستخدم إسرائيل هذه السياسة كورقة ضغط للمساومة، وهذا ما ذكره لوبراني أولي أن مياه النيل ستكون لجام مصر في حالة تنصلها من اتفاقية كامب ديفيد.[٥٢]

الخاتمة:

نستنتج في نهاية البحث بأن منطقة حوض النيل تمثل مركب صراعي بالغ التعقيد والتشابك المصلحي لإحدى عشرة دولة، حيث شهدت المنطقة أنماط متعددة من النزاعات والتوترات، ناهيك عن الصراعات على الموارد الطبيعية، لا سيما النزاعات المائية، التي من

أبرزها النزاع المائي الإثيوبي المصري، وما صعد من هذا النزاع المكانة الجيوستراتيجية لحوض النيل، والتي أضحت بؤرة تستقطب مختلف القوى الدولية للتدخل في هذا النزاع، من خلال المشاريع المائية المتعددة والمساعدات المالية والفنية والهندسية لإنشائها، ونقصد هنا بطبيعة الحال ما عكف البحث على دراسته في تحليل الدور الإسرائيلي المتنامي بمنطقة حوض النيل، وانعكاساته على الأمن المائي المصري، الذي دخل حيز الفقر المائي، لا سيما بعد تجسيد سد النهضة أو ما يعرف بسد الألفية الكبير الإثيوبي، وبذلك يشكل تهديدا للأمن القومي المصري.

– تعتبر منطقة حوض النيل مسرحا أساسيا لإسرائيل في إدارة صراعاتها وعلاقاتها، إذ يهدف وجودها في حوض النيل لاستمرار مصادر النزاع في المنطقة، حيث تعمل على إثارة الخلاف وتوتير العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، لا سيما اثيوبيا عن طريق زعمها بأنها مهضومة الحق في كميات الماء التي تحصل عليها دعم قوى إقليمية خاصة إثيوبيا وجعلها الدولة القائد فيها وتقزيم الدور المصري في إفريقيا.

– احتلال المياه مكانة هامة في العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، لذلك تسعى دوما لرسم حدودها المائية بشكل متواز مع حدودها الأمنية، وسعيها أيضا إلى الاقتراب من جميع المجالات ذات الصلة بملف المياه، خاصة مجال الري والزراعة والمشروعات التنموية.

–تعتبر المساعدات الإسرائيلية والمتمثلة في المشاريع المائية في دول حوض النيل من أجل إقامة السدود على النهر إستراتيجية إسرائيلية للسيطرة على المنطقة للتأثير على حصة مصر المائية من حوض النيل، حيث تقبل مصر بتسليم حصة إسرائيل من مياه النيل، مقابل عدم تلاعب بجريان المياه في المنابع بما يضر بمصالح مصر المائية.

– أما فيما يتعلق بالأمن المائي المصري والذي كما ذكرنا يتأثر بهذا التدخل من خلال تصاعد حدة التوتر بين الطرفين(إثيوبيا–مصر) فالأمن المائي المصري لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال رؤية شاملة للسياسة المصرية والتي تراعي مصالح دول حوض النيل المتنامية.

– إعادة النظر في الاتفاقيات المائية الموقعة "اتفاقية عنتيبي"والتي يمكن أن تمس الحقوق المصرية في مياه النيل، كما أنها تتيح لدول حوض النيل لاسيما إثيوبيا إمكانية بناء سدود والتي تؤثر على الحصص المائية لمصر في ظل جمود الدبلوماسية المائية المصرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على المشاريع الزراعية والكهرومائية والتي تعد عصب الأمن الاقتصادي والغذائي المصري.

The Israeli Role in Water Disputes in the Nile Basin
The Ethiopian-Egyptian conflict is a model

Assistant Professor. Laila Lagiaal

Abstract:

The paper addresses the important geopolitical region of the Nile Basin, as the main source for achieving water security for countries downstream and upstream countries in parallel. by contrast, stems the importance of the Nile Basin in being a source of conflict between the Nile Basin countries, especially water Egyptian Ethiopian conflict, which defined Israel's intervention in feeding the tension in the relations between the two countries to the point of threatening one another war.

---

[1] محمد سلمان طايع، "الاحتياجات المائية المصرية: تحديات المستقبل"، السياسة الدولية١٨١، يوليو ٢٠١٠، ص ص ٥٠–٥١.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المثنى محمد عبد الحفيظ محمد خير، "النفط والنزاع في أبيي: دراسة في تحليل النزاع". مذكرة ماجستير. جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٠. ص٠٦.

[4]– يعتبر الصراع ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية، كما أنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، بسبب تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها. انظر: إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص٢٣١.

[5]– الصراع قد يمارسه الفرد مع نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى، وقد تمارسه الدولة على المستوى الخارجي، وهناك العديد من الصراعات المحلية والإقليمية والدولية. وفي دراستنا سنركز على الصراعات الإقليمية، والتي تشمل أكثر من دلالة:

– التوتر: يشير إلى قدرة الانكماش في العلاقات ما بين دولتين أو أكثر، ولا ترتقي بأطرافها إلى المواجهة المباشرة، وهي الحالة التي تسبق الصراع؛– المنافسة: قد تأخذ الطابع السلبي بعيدا عن مظاهر العنف والتوتر الذي ينعكس سلبا على الأطراف، وقد تتم المنافسة في ظروف طبيعية وعلاقات وفاقية مستقرة مثل التنافس الاقتصادي، وفي مجال التكنولوجيا والعلوم.انظر: نبيل علي محسن الشرجبي، "الصراعات العربية الإقليمية ١٩٨٠–٢٠٠٠". مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٧، ص٠٩.

[6]– محمد سلمان الطايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، ط۱، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،۲۰۰۷، ص۰۳.

[7]– إيمان عبد المنعم زهران، المحدد المائي كآلية للصراع في المشرق العربي،القاهرة، المكتب العربي للمعارف،۲۰۱۵، ص۱۳.

[8]– محمد سلمان الطايع، المرجع السابق، ص۳۱.

[9]– إيمان عبد المنعم زهران، المرجع نفسه، ص۱۵.

[10]– الأزمة(المشكلة)المائية: يتعلق مفهوم الأزمة المائية بحالة من حالات العجز المائي الشديد، وعدم كفاية كميات المياه المتاحة لتلبية الطلب عليها، أي الحد الذي يصل فيه العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة، واستواءها السياسي والاجتماعي وتستمد المياه أهميتها كمصدر من مصادر الصراع والتلويح بالحرب، من أن حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية، وبطبيعة الحال من تفاقم المنافسة وتصادم المصالح، إذ أن استخلاص المياه من جانب معين من الحدود قد يؤثر تأثيرا كبيرا على إمدادات المياه على الجانب الآخر. انظر: محمود محمد محمود، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،۱۹۹۸، ص ص۱۷۹–۱۸۰، عادل عبد الرازق، بؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،۲۰۰٤، ص۵۰. محمد محمود ربيع وَاسماعيل صبري مقلد(محرران)، موسوعة العلوم السياسية، ط۱، ۱۹۹۳، ص ص۸۱–۸۳.

[11]– منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،۲۰۰۱، ص۲۱.

[12]– المؤشر الكمي: ينصرف هذا المؤشر إلى محدودية المياه من الناحية الكمية، ومن ثم يرتبط مفهوم الأمن المائي وفق هذا المؤشر بمفهوم الميزان المائي(***Water Balance***)، ويقصد به عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد التقليدية وغير التقليدية(المعروض من المياه) في فترة زمنية معينة، وإجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات(الطلب على المياه) خلال الفترة الزمنية نفسها، بمعنى أن الميزان المائي يعين كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي. أنظر: محمد سلمان الطايع، "العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري". السياسة الدولية۱۹۱، يناير۲۰۱۳، ص۵۹.

[13]– المؤشر الكيفي: يقصد بمحدودية الموارد المائية حسب هذا المؤشر عدم صلاحية كل أو بعض الحجم المتاح من المياه للاستخدام التنموي، أي الندرة الكيفية للمياه، حيث يؤكد خبراء الموارد المائية أن توافر المياه بكميات كبيرة مع عدم صلاحيتها للشرب أو للأغراض الأخرى، بسبب التلوث، يعد ندرة مائية، إذ أنه سيؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على استخدم تلك المياه. محمد سلمان الطايع، المرجع نفسه، ص٦١.

[14]–توماس ناف، "الصراع على المياه واستخدامها في الشرق الأوسط". في: بيتر روجرز وَ بيتر ليدوت، المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة: شوقي جلال، ط ۱، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،۱۹۹۷، ص۳۸۷.

[15]–توماس ناف، المرجع نفسه، ص ص ۳۸۸–۳۸۹.

[16]–علي إبراهيم عبده، النهر الخالد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر،۱۹۹٤، ص۱۳.

[17]–وعد الله حسين ياسين الحمداني، نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،۲۰۱٤، ص۱۵.

[18]–دول حوض النيل يطلق على إحدى عشرة دولة افريقية لاسيما بعد انقسام السودان، سواء تلك التي يجري مساره مخترقا أراضيها على أراضي منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل: تنزانيا، بوروندي، رواندا، أوغندا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، السودان، جنوب السودان. مع العلم أن اريتريا تشارك بصفة مراقب ودورها ثانوي.

[19]–صباح موسى، نهر النيل تاريخ ووثائق، أنظر الرابط:

http//www.egyptsons.com/misr/thread79626html

[20]–مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العربي والإفريقي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد العاشر ٢٠٠٠، ص٠٢.

[21]–رمزي سلامة، مشكلات المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية، الإسكندرية، منشأ المعارف،٢٠٠١، ص٣٧.

[22]–محمَّد بركات، مشكلات المياه العربية: الأزمات والصراعات والحروب، ط١، الجيزة، دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي،٢٠٠٦، ص٣٨.

[23]–رمزي سلامة، المرجع السابق، ص٣٩.

[24]–رشدي سعيد، نهر النيل، أنظر الرابط الالكتروني: www.marefa.org/index.php

[25]–الإدارة العامة للخزانات في حوض النيل، أنظر الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net

[26]–سامر مخيمر و خالد الحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،١٩٩٦، ص ص٢٠–٢١.

[27]–مهند الندواي، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية، ط١، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٣، ص٧١.

[28]–عبد السلام إبراهيم بغدادي، التحرك الصهيوني المعاصر في إفريقيا، بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، ١٩٨٦، ص٠٧.

[29]–مهند الندواي، المرجع السابق، ص٧٣.

[30]–حلمي عبد الكريم الزعبي، الإستراتيجية الصهيونية للسيطرة على البحر الأحمر، مصر، الدار العربية للنشر والترجمة،١٩٩٠، ص٩٨.

[31]–مهند الندواي، المرجع السابق، ص٩٦.

[32]–أيمن البهلول، الأطماع الخارجية في المياه العربية: الحروب القادمة، سوريا، دار السوسن للطباعة،٢٠٠٠، ص٨١.

[33]–عبد اللطيف فاروق أحمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص١٨٥.

[34]–صباح محمود محمَّد ووليد محمود أبو سليم، الأمن المائي العربي، ط١، اربد، دار الكندي للنشر والتوزيع،١٩٩٨، ص٨٩.

[35]–عدنان هزاع البياتي، أطماع إسرائيل في المياه العربية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد١٧، شتاء١٩٩٩، ص ص ١٨٤–١٨٥.

[36]–محمَّد سلمان طايع، "العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري"، السياسة الدولية١٩١، يناير٢٠١٣، ص٦٠.

[37]–إذا كانت المياه تساوي الحياة، فإن نهر النيل هو حياة مصر وسر وجودها، ومن هنا عبارة هيرودوت الشهيرة "مصر هبة النيل". انظر: زكي البحيري، "إستراتيجية التحرك المصري في أزمة سد النهضة الإثيوبي ومياه النيل"، ورقة قدمت في مؤتمر المياه والطاقة: إمكانيات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٠.

[38]–طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية: دراسة في دبلوماسية المياه، ط١، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،١٩٩٩، ص ٩٨.

[39]–طارق المجذوب، المرجع السابق، ص١٠١.

[40]–رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ص٥٠–٥١.

[41]–أحمد قاسم فرحات، التدخل الإقليمي والدولي في صراعات بعض دول حوض النيل: السودان، إثيوبيا واريتريا. رسالة لنيل الدبلوم في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية، لبنان، ٢٠٠٧، ص١١٠.

[42]–أميرة محمد عبد الحليم، "المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل"، السياسة الدولية ١٨١، يوليو٢٠١٠، ص ص ٧٨–٧٩.

[43]–مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ص ص٤١٥–٤١٦.

[44]–مايكل كلير، المرجع السابق، ص ١٧٤.

[45]–عاصم فتح الرحمان، الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل، أنظر الرابط:

http : www.sudaneese.com/

[46]–محمد صلاح الدين الشريف، "اتفاقية عنتيبي وولاية محكمة العدل الدولية"، السياسية الدولية ١٨١، يوليو٢٠١٠، ص ١١٠.

[47]–هاني أرسلان، "رؤية نقدية لإدارة أزمة سد إثيوبيا"، السياسة الدولية١٩٩، يناير٢٠١٥، ص ص١٣٢–١٣٣.

[48]–جمال محمد ضلع، " إدارة سد النهضة الإثيوبي: التداعيات والسيناريوهات"، المركز الدبلوماسي، يناير ٢٠١٥، ص ص٨–١٦.

[49]–أحمد قاسم فرحات، المرجع السابق، ص ص ٩٧–٩٨.

[50]–سالم الياس محمد العباسي، دور المياه في إستراتيجية إسرائيل التوسعية، ط١، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع،٢٠١٤، ص ص ١٨١–١٨٢.

[51]–وعد الله حسين يس الحمداني، المرجع السابق، ص ١٥٧.

[52] عمر كامل حسن، النظام الشرق الأوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، ط١، دمشق: دار رسلان،٢٠٠٨، ص ص٤٨١–٤٨٢.

دراســــــــ